المصدر: البديل
التاريخ : ٩ مارس ٢٠٠٩

قراصنة الصومال .. شياطين السواحل «٢»

السفيرة وفاء نسيم رئيس لجنة مواجهة القرصنة بوزارة الخارجية

ملف يحققه: يوسف شعبان

أزمة القرصنة في البحر الأحمر لم تنته حتي بعد الإفراج عن السفينة المصرية "بلو ستار" وطاقمها.. وجذور الأزمة تبدأ من الأراضي الصومالية التي تعاني منذ فترة طويلة من عدم استقرار من الناحيتين السياسية والعسكرية في ظل غياب مؤسسات الدولة، ومن أهمها الجيش.

السفيرة وفاء نسيم، مساعد وزير الخارجية ورئيس اللجنة المشكلة لمواجهة أزمة القرصنة، تتحدث في حوار مع "البديل" عن أبعاد الأزمة، وكيف تحاول مصر مواجهتها، مؤكدة أن مصر لا تسمح بتواجد أجنبي في البحر الأحمر، كما لم يرد في أي من الأدبيات الدولية أي تلميح لدخول قوات أجنبية إلي البحر الأحمر. وأوضحت نسيم إمكانية أن تكون هناك قوة أجنبية تقف وراء القراصنة لتتواجد في المنطقة تحت زعم مواجهة القرصنة... وإلي نص الحوار.

> كيف تعمل وزارة الخارجية لمواجهة مشكلة القرصنة وما الذي تحقق حتي الآن؟

ـ نحن نسعي لمواجهة ظاهرة القرصنة علي عدة مستويات، خاصة أن تلك الظاهرة تحدث لأول مرة في منطقة متاخمة للأمن القومي المصري، في منطقة خليج عدن والمحيط الهندي قبالة السواحل الصومالية، وهي منطقة قريبة جدا من البحر الأحمر وتعتبر الفناء الخلفي للبحر الأحمر ذات الأهمية الاستراتيجية العالية بالنسبة لمصر ودول المنطقة العربية المشاطئة للبحر الأحمر، ومن هنا كان تنبؤ مصر لظاهرة القرصنة في هذه المنطقة منذ بدايتها، وشاركت مصر بفاعلية في الاجتماعات التي كانت تعقد في إطار الأمم المتحدة لنظر أمر تلك الظاهرة، وسياستنا في هذا الشأن نابعة من إيماننا الشديد بأن تلك الظاهرة ناتجة من الأوضاع المتردية في منطقة الصومال والقارة الأفريقية، وأن غياب سلطة الدولة في منطقة الصومال - وهي منطقة تمتد سواحلها لآلاف الكيلومترات - وعدم وجود خفر سواحل، وغياب قدرة الدولة علي مراقبة مياهها الإقليمية، أدي لاستباحة تلك المنطقة لتصبح معقلا للقراصنة. ومن جهة أخري، هناك ترد للأوضاع الاقتصادية في الصومال، ولا توجد أنشطة اقتصادية مشروعة كالزراعة والصناعة والصيد، مما أدي لتوجه مجموعات من الشباب والقوات "المسرحة" من الجيش الصومالي إلي هذا النشاط، متصورين أنه سوف يدر عليهم وعلي القري التي يحتمون بها عائدا سريعا.

> نحن نعيش اليوم أزمة دولة، هل يمكن نظر أزمة القرصنة بمعزل عن أزمة الدولة؟

ـ مصر تؤمن بأن حل مشكلة القراصنة، وإن كان سيحتاج لبعض الوقت، يرتبط ارتباطاً عضوياً

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

بالتفات المجتمع الدولي لمشكلة الصومال التي امتدت لأكثر من عقدين من الزمان وضرورة حلها، ولذا شاركت مصر بنشاط شديد في المفاوضات التي جرت والجهود الدولية التي مازالت قائمة، حتي تم التوصل مؤخرا لحكومة صومالية وتعيين رئيس صومالي، ونأمل أن هذه الحكومة تشد من أزرها وتقوي علي إعادة النظام والمؤسسات إلي الصومال، وبالتالي سوف تتراجع تلك الظاهرة.

> إذا كان الحل الجذري للأزمة هو تحسين الأوضاع في الصومال، وهو ما يحتاج وقتاً طويلاً، هل هذا يعني أن ننتظر لحين إصلاح الأوضاع في الصومال أولا حتي نعالج أزمة القرصنة؟

ـ هناك العديد من الحلول الفورية للأزمة، منها ما هو علي المستوي الإقليمي وعلي مستوي الدول المشاطئة للبحر الأحمر الذي يبقي نظيفا من تلك الظاهرة، فقد عقد مؤتمر القاهرة التشاوري في نوفمبر الماضي، لبحث تلك الظاهرة بين الدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر، كما شاركت جامعة الدول العربية في المؤتمر لتنسيق المواقف فيما يتعلق بحماية واستمرار حماية البحر الأحمر نظيفا من تلك الظاهرة، وعدم السماح لقوي أجنبية أو دولية بالدخول إليه، بحجة الحفاظ علي أمنه، فالدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر تؤمن بأنها قادرة علي حماية أمن البحر الأحمر وليست بحاجة إلي وجود قوي أجنبية. ومع ذلك، فهي تشجع المبادرات والتحركات التي تتم في منطقة المحيط الهندي ومنطقة باب المندب التي تقع قبالة السواحل الصومالية. كما أن هناك جهداً دولياً تقوم به منظمات أو تجمعات دولية أو إقليمية مثلما يقوم به الاتحاد الأوروبي من دوريات بحرية بصورة مستمرة في منطقة المحيط الهندي وقبالة السواحل الصومالية، وكذلك هناك بعض الوحدات التي أرسلها بعض الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلنطي، كما أن هناك جهداً فردياً يقوم به بعض الدول التي يهمها أمان هذه المنطقة، لأن لها أساطيل تجارية كثيرة تمر من خلال هذه المنطقة ويجب حمايتها، وهي تعمل بالتنسيق مع القوي الدولية الموجودة.

> ألا يأخذنا التواجد الأجنبي الحالي في المنطقة المتاخمة لخليج عدن وباب المندب من المحيط الهندي إلي ما يسمي بتدويل البحر الأحمر في المستقبل؟

ـ كل ما يجري الآن بعيد تماما عن البحر الأحمر، ونحن لسنا بصدد الحديث عنه، ولا يوجد أي تواجد ولا اتجاه للتواجد في البحر الأحمر من قبل أي دولة أجنبية.

> لقد بات التواجد الأجنبي في المنطقة الخلفية للبحر الأحمر واقعاً؟

ـ هذه منطقة دولية، يتم التحرك فيها بموافقة الدول المشاطئة لها في المحيط الهندي، وبموافقة السلطات الصومالية نفسها، والتي كانت عند صدور قرار مجلس الأمن تسمي بالحكومة المؤقته للصومال، وهي التي سمحت بممارسة هذا النشاط الدولي لمنع حدوث عمليات القرصنة بها، سواء في المياه الدولية أو المياه الإقليمية للصومال. فكل ما يحدث الآن من إجراءات دولية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

لمكافحة ظاهرة القرصنة البحرية يتم في المحيط الهندي وقبالة السواحل الصومالية، ونحن بعيدون تماما عن البحر الأحمر، ولم يرد في أي من الأدبيات الدولية التي تتعامل مع هذه الظاهرة أي ذكر لتواجد عسكري أو أجنبي في منطقة البحر الأحمر.

> لكن القرارات الصادرة من الأمم المتحدة نصت علي إمكانية القيام بعمل عسكري من خلال جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي أو الاعتماد علي الأسطولين الأمريكي والفرنسي المتواجدين في المنطقة لمواجهة القرصنة؟

ـ هذه القرارات كانت بشأن المياه الدولية والإقليمية للصومال وليس البحر الأحمر، فالبحر الأحمر بمنأي عن هذه الإجراءات، وهذا موقف ثابت ولا نحيد عنه، وعندما يستلزم الأمر حماية البحر الأحمر، فإن من سيقوم بحمايته هي الدول المشاطئة له، ولا يمكن لأي قوة أجنبية أن تدخل إليه إلا إذا سُمح بهذا من قبل الدول المشاطئة للبحر الأحمر وبالتنسيق بين الدول المشاطئة مع بعضها البعض، حتي في وجود شريط ضيق من المياه الدولية في البحر، إلا أننا حريصون علي أن تبقي الظاهرة بعيدة عن البحر الأحمر.

> هناك العديد من الخبراء البحريين الذين حذروا من التواجد الأمريكي أو الفرنسي في منطقة القرصنة القريبة جدا من باب المندب بما يتيح لهم - وقت الأزمات مع مصر - التحكم في كل ما يدخل ويخرج من البحر الأحمر ومن ثم قناة السويس، أليس في هذا خطر حقيقي علي الأمن المصري؟

ـ التواجد الأجنبي قبالة السواحل الصومالية وبالقرب من باب المندب ليس إلا لدرء ظاهرة القرصنة. بمعني أن القوي الموجودة تحمي السفن البحرية التي تطلب هذه الحماية، وتعمل علي مرافقتها كدوريات حماية، في المنطقة التي تعد منطقة تهديد قبالة السواحل الصومالية، لكنها لا تتدخل لحماية السفن من تلقاء نفسها، إلا إذا كانت السفن تابعة لدولتها. وعلي سبيل المثال، فإن الصين لديها دوريات بحرية هناك، وهي معنية بحماية السفن التجارية الصينية فقط، كما أن الهند لديها دوريات بحرية في المنطقة تعمل علي حماية السفن التجارية الهندية عند مرورها من منطقة التهديد، وهذا هو موضوع العمل الذي تقوم به مجموعة اتصال دولية، قامت بتشجيع من مجلس الأمن الدولي ومصر، وقد عقدت تلك المجموعة اجتماعها الأول في نيويورك في نهاية يناير الماضي، وانبثق عنها ٤ مجموعات عمل، وكانت المجموعة الأولي معنية بكيفية تبادل المعلومات حول السفن التجارية التي تقوم بأي أنشطة في منطقة المحيط الهادي وقبالة السواحل الصومالية، والمجموعة الثانية للعمل معنية بالإجراءات التي تتخذها السفن التجارية والبحريات التجارية بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية لإيجاد منهج أو مدونة سلوك تتبعها السفن التجارية لتوفر

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

لنفسها أكبر قدر من الحماية، ومن بين تلك السلوكيات التي تتبعها السفن، تحديد سرعة الإبحار بما يتناسب مع نوع السفينة ونوع الحمولة، وكيفية التصرف عند اقتراب تهديد من قراصنة، هل يزيد السرعة أم لا؟.. ما نوعية الاستغاثة التي يرسلها، وإلي أي من الأجهزة والجهات البحرية؟.. وكيفية التصرف في مواجهة القراصنة؟

> لماذا لم تتضمن تلك الإجراءات تسليح السفن ضد القراصنة؟

ـ جميع الممارسات البحرية في جميع أنحاء العالم لا تسمح بتسليح السفن التجارية، وإلا تحول الأمر إلي فوضي، وأصبح السلاح متاحاً في كل مكان وأي مكان، ولذلك تدخلت هذه السفن وتلك الأساطيل لحماية السفن التجارية أثناء الإبحار. لكن السماح بتسليح السفن نفسها، فهذا ضد نصوص القانون البحري التجاري.

> لكن هذا طرح يتبناه بعض الخبراء البحريين والمحللين الاستراتيجيين ومن الممكن أن يساهم في الحد من الظاهرة، فلماذا لا يوضع موضع الدراسة؟

ـ يجب أن يتم الاتفاق الدولي علي هذه المسألة أولا، وإذا سُمح بها، فهو أمر له مخاطره الكثيرة.

ومع كل هذا، التواجد الأجنبي قبالة السواحل الصومالية، وكل الإجراءات التي تقوم بها أساطيلها البحرية، هي إجراءات مؤقتة، وليست دائمة، ومن ثم فإن تواجد البحريات الأجنبية العسكرية في المحيط الهندي قبالة السواحل الصومالية لحين القضاء علي الظاهرة أو تخفيضها إلي أقصي درجة ممكنة.

> هناك إشكالية قانونية بشأن تعريف القرصنة في القانون، فكيف يمكن مواجهة تلك الظاهرة في ظل وجود الإشكالية؟

ـ نعم.. هناك إشكالية، لكن هناك مجموعة عمل قانونية، تبحث في علاقة جريمة القرصنة بالقانون الدولي الذي لم يعالجها ولم يتضمنها في نصوصه، فجريمة القرصنة اختفت منذ نهايات القرن السابع عشر، ولذا لم يتطرق لها القانون الدولي الحالي، بل إن ما تطرقت له الاتفاقية الدولية لقانون البحار كانت جرائم قريبة من القرصنة وليست القرصنة في حد ذاتها. مثل تهريب الأسلحة والمخدرات والاتجار في البشر عبر البحر.

> هناك تخوفات من عدم إمكانية مواجهة القرصنة ما لم يحدث تعديل تشريعي ينص صراحة علي وجود جريمة تسمي القرصنة، ويدعم هذا الاتجاه وقائع سابقة تم القبض فيها علي عدد من القراصنة وأفرج عنهم لعدم وجود مادة صريحة في القانون لإدانتهم، كيف تري ذلك؟

ـ الجريمة موجودة لكنها لم تعالج في القانون الدولي، ومن ثم يبقي الفعل والجريمة.

> نشاط القراصنة كان في المياه الإقليمية في معظم الأوقات، ولا يمكن إدانتهم إلا من الدولة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

صاحبة المياه الإقليمية - الصومال- وليس من أي جهة دولية، وهذا يسقط عنهم أي مساءلة دولية؟

ـ لا.. لقد خرجوا في بعض الحالات إلي المياه الدولية، ومن ثم فإنه يحق تطبيق القانون الدولي عليهم، علي أن يصنف الجريمة كما هي واردة في نصوصه، أما إذا كان هناك قصور في القانون بسبب حداثة الجريمة، فإن هذا لا ينفي وقوعها، ولذا وجب إعادة النظر في القانون وإعادة توصيف الجريمة ووضع ضوابط قانونية لها وتحديد إجراءات خاصة بالقراصنة حال القبض عليهم، بحيث يتم تحديد الجهة التي يتم تسليمهم لها، والجهة التي تحاكمهم. وكان رأينا في هذا الشأن أن يتم إنشاء محكمة جنائية لجريمة القرصنة، معنية بجريمة القرصنة قانونا وعقابا، لأن الدول قد تلقي القبض علي القراصنة، لكن لعدم وجود سلطة ضبط دولية وسلطة احتجاز وسلطة محاكمة، فإنها تضطر لتركهم خاصة مع عدم وجود نصوص صريحة في القانون حول جريمة القرصنة.

> لماذا لم يتم النظر في أمر تعديل القانون الدولي للبحار حتي اليوم رغم أن المشكلة قائمة منذ سنوات؟

ـ هذا ما سيبحثه خبراء القانون في اجتماعهم الأول في "فيينا" في ٥ مارس المقبل، للنظر في معالجة تلك الجريمة دون الخلط بينها وبين الجرائم الأخري مثل مكافحة الإرهاب أو الاتجار في البشر أو غيرهما، حتي لا تتحول مكافحة القرصنة إلي ذريعة للتدخل في شئون الدول أو سيادتها علي أراضيها، لأن السيادة علي الإقليم سواء كان برا أو بحرا يجب أن تصان ولا مساس بها تحت أي ظرف من الظروف.

> لكن ما يحدث قبالة السواحل الصومالية ليس وليد اليوم، وقد سبق أن قام القراصنة بقصف سفينة مصرية عام ١٩٩٧ وأدي ذلك لوفاة ١٧ صيادا، فالمشكلة قديمة لكن هناك تراخيا في معالجتها؟

ـ هناك فارق بين ما يحدث اليوم وبين تلك الواقعة، لأن تلك الواقعة تدخل في إطار الصيد غير الشرعي، وهذه جريمة أخري. فقد تمت مهاجمة تلك السفينة لاعتقاد سكان المنطقة أن هؤلاء الصيادين يعتدون علي مناطق الصيد الشرعي الخاصة بهم، وأنهم حاولوا الصيد في المياه الإقليمية الصومالية دون تصريح.

> تحت هذا السبب، هناك من دافع عن القراصنة الصوماليين، علي أساس أن ما يقومون به هو نوع من الدفاع الشرعي عن مياههم الإقليمية، فما مدي صحة تلك الذريعة؟

ـ هذا ليس دفاعا شرعيا. فالقراصنة يدفعون بأن هناك ممارسات ضد اقتصادهم، وأنهم يحاولون منع تلك الممارسات بمفردهم لغياب دولة صومالية ذات أسلحة وقوة من المفترض أن تملكها أي دولة للدفاع عن مواردها وشواطئها، فإذا ما كانت هناك دولة، ذات ذراع عسكرية وذراع بحرية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وخفر سواحل، ما جرؤ أحد علي استباحة تلك السواحل. ومن هنا نقول إن معالجة المشكلة الصومالية وإيجاد دولة يمكنها ممارسة سيادتها وحماية شواطئها، سوف يمنع ان مواطنيها من محاولات الحصول علي حقهم بأيديهم، وحتي يمكن إبطال الحجة التي يتذرع بها القراصنة للقيام بنشاطهم، لأن تلك الذريعة غير صحيحة وغير موضوعية. فهم يحتجزون البشر والسلع التي تحملها السفن، ويطلقونها في مقابل فدية، وهذا يعني أننا انتقلنا من محاولات درء خطر علي اقتصادهم القومي، إلي اعتداء بمقابل.

> دعينا نكون أكثر صراحة، هناك من لوح بوجود قوة أجنبية تقف وراء هؤلاء القراصنة كي تجد لنفسها المبرر للتواجد في المنطقة، فما حقيقة تلك الرؤية؟

ـ هذه النظرية قد تكون صحيحة وقد تكون خاطئة. ولذا، فإن ما عليك هو القضاء علي تلك الظاهرة التي قد يحتمي وراءها من يريد أن يكون له تواجد مهيمن ومستمر تحت زعم أنه يقاوم القرصنة. إذن علينا أن نقضي علي ظاهرة القرصنة ونؤهل الصومال للقيام بواجباتها حتي لا تكون هناك حاجة لتواجد أي قوة دولية.

> ما مدي تأثير ظاهرة القرصنة علي قناة السويس؟

ـ أنا لا أعتقد أن تلك الظاهرة ستؤثر علي قناة السويس، لكن ينبغي التحسب دائما، ومن هنا تبقي أهمية قدرة السلطات المصرية علي حماية كل ما هو داخل وخارج من قناة السويس.

> كنتِ ممثلة مصر في مؤتمر لندن الذي عقد الأسبوع الماضي حول ظاهرة القرصنة، فما الذي ناقشه هذا المؤتمر؟

ـ كان المؤتمر عبارة عن مجموعة عمل لتبادل المعلومات التجارية والعسكرية حول التواجد البحري في هذه المنطقة.

> من الذي شارك في المؤتمر؟

ـ أعضاء المجموعة، منهم الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإنجلترا واليمن والسعودية وجيبوتي. وكان المعيار في اختيار تلك الدول هو أن تكون الدولة من دول الجوار المعنية بالموضوع أو تكون من الدول التي لديها تواجد بغرض مكافحة الظاهرة. وكل هذا يتم تحت مظلة الأمم المتحدة

www.ethraadl.com